**مشكلات النظام السياسي الاندونيسي**

**ظاهرة الفساد اولا /**

 تواجه إندونيسيا العديد من التحديات من بينها ظاهرة الفساد المستشري بأوصال الدولة، والتي ورثتها من الانظمة السابقة وهي ظاهرة لا تزال مستحكمة في الحياة العامة، ولا تبدو التشريعات والانظمة التي يعلن عنها بين الحين والاخر لمكافحة هذا الداء مجدية وفاعلة، اذ اصبحت ظاهرة الفساد من الممارسات الطبيعية في كافة مؤسسات الدولة رغم تجريم هذه الممارسات قانونا لكن استفحال الظاهرة جعل مكافحتها امرا غير يسير ،هذا إلى جانب الفقر حيث تشير تقديرات هيئة الإحصاء الرسمية إلى احتمال بلوغ **عدد الفقراء نحو ثلاثين مليون شخص** لأسباب تتعلق بخلل في الاقتصاد ، واليوم نجد أن المجتمع الإندونيسي مقسم بنظرة اقتصادية عامة إلى ثلاث فئات: 20% من الأثرياء، و40% من الطبقة المتوسطة، و40% من الطبقة الفقيرة ومن تقترب حياتهم من مستوى حياة الفقراء بلغة الواقع لا بلغة الأرقام ، وترتبط بالفساد والفقر إشكالية أخرى تعرف إعلاميا **بمافيات** **الأسواق،** مثل مافيا تجارة الأرز، الذي هو بمثابة القمح بالنسبة للإندونيسيين . والمتتبع للحالة الإندونيسية يلحظ تأثير "الساسة الأثرياء" أو "النخبة الثرية" في عالم السياسة فبعض هؤلاء رجال أعمال يشاركون في الحياة السياسية بأنفسهم وبعضهم يفضل أن يظل ممولا لأحزاب ومرشحين للتأثير على القرار السياسي على المستوى المحلي في الأقاليم والمحافظات أو على المستوى الوطني في الحكومة المركزية والبرلمان، على أن يلاقي من وراء ذلك مصالح اقتصادية كبيرة .

**ثانيا / اثر النخب السياسية** **القديمة**

 الظاهرة الملفتة للنظر في اندونيسيا هي استمرارية وبقاء النخب السياسية القديمة كمرتكز اساسي لكل الحكومات والتحالفات في الجمعية الوطنية ومجلس النواب سواء من حزب جولكار كما هو واضح في نتائجه الانتخابية .

وما تجدر الاشارة اليه هنا انه على الرغم من تقديم الحزب لاعتذار عن ما صاحب مسيرته السياسية ابان حكم سوهارتو واعلانه تغيير فكره السياسي من اجل اندونيسيا فانه لعب دورا في افشال خطط الحكومة في تقديم عائلة الرئيس السابق سوهارتو واقاربه للمحاكم المختصة بتهم الفساد، **اما الجيش** فعلى ارغم من استبعاده من العملية السياسية وتحديد دوره في الحماية الوطنية فان الجيش **لا زال** **عاملا صعبا تجاوزه** ولعل ما شجع المؤسسة العسكرية على تقليص دورها هو ان راس الدولة هو احد رموز هذه المؤسسة ولذلك يعتبر الجيش رئيس الدولة ممثلا غير رسمي لهذه المؤسسة الفاعلة في الحياة السياسية العامة الاندونيسية كما ان وصول أي شخصية عسكرية الى سدة رئاسة البلاد في القريب ام البعيد سيكون محكوما بالفشل اذ لم تستثمر الثقل الذي يحتله الجيش في مجمل الحياة السياسية .

**ثالثا/ دعوات الانفصال**

يسجل التاريخ لأحمد سوكارنو زعيم الاستقلال في إندونيسيا أنه تمكن من إقناع سكان 6000 جزيرة للتوحد تحت لافتة دولة واحدة هي إندونيسيا، رغم تنوعها وتعددها في كل شيء، الجغرافيا والسكان والأديان واللغات. ولذلك يرى البعض أن وحدة هكذا بلاد هو إعجاز سياسي ولذلك نشطت في إندونيسيا عدد من الحركات الانفصالية لدواع متعددة وفي مناطق مختلفة، منها تيمور الشرقية، وآتشيه، وجزر الملوك، وإيرينجايا. منها ما أغلق ملفه، وبعضها لا يزال يسعى للانفصال عن إندونيسيا وهي :

**1- تيمور الشرقية واستقلالها**

هي واحدة من أحدث دول العالم استقلالا بعد صراع دام 24 عاما ضد السلطات الإندونيسية التي اجتاحت تيمور الشرقية بعد انسحاب الاحتلال البرتغالي منها، وكانت الولايات المتحدة قلقة من أن تتحول تيمور الشرقية إلى كوبا أخرى على مقربة من أستراليا ، وخاضت الجبهة الثورية لاستقلال تيمور الشرقية (فريتلين) -وهي حركة شيوعية- القتال ضد الوجود الإندونيسي، بدعم من البرتغال والدول الاشتراكية، وحصد الصراع المسلح في الشطر الشرقي من جزيرة تيمور -حيث لا يزال شطرها الغربي جزءا من إندونيسيا- حياة أكثر من 100 ألف شخص، وهجر مئات الآلاف من بيوتهم.

بعد سقوط نظام سوهارتو دعت الأمم المتحدة إلى تنظيم استفتاء على مصير تيمور الشرقية، وأشرف الرئيس محمد يوسف حبيبي على إجراء الاستفتاء الذي أسفر عن إجماع سكان تيمور الشرقية ذات الغالبية الكاثوليكية على الانفصال عن إندونيسيا، وحصلت البلاد على استقلالها الفعلي في 2002 تحت رئاسة شنانا غوسماو أول رئيس لتيمور الشرقية التي لا يزيد سكانها عن مليوني نسمة.

  **2- حركة آتشيه الحرة**

يقع إقليم آتشيه شمالي جزيرة سومطرة غربي إندونيسيا، ويعيش فيه قرابة أربعة ملايين نسمة، معظمهم **من الملاويين المسلمين**، عرف عن شعبه المقاومة الشرسة للاحتلالين البرتغالي والهولندي، كما عرف عن نسائه مشاركتهن الرجال حروب المقاومة، واشتهر الإقليم بالتزامه الديني، فكانت قوانينه قائمة على أساس الشريعة الإسلامية، وأطلق على آتشيه بوابة الأراضي المقدسة، كونها وعبر تاريخها الطويل محطة تعبئة للحجاج المسلمين المتجهين إلى مكة عن طريق البحر، ونظرا للدور الذي أسهمت به في مقاومة الاستعمار الهولندي وعدها (سوكارنو) بمنحها وضعا خاصا، وهي المطالبة بتأسيس دولة إسلامية في كل البلاد، إلا أن هذا الوضع لم يدم إلا بضع سنين، بعد أن ألغى سوكارنو هذه الخصوصية، مما أثار حفيظة الشارع في آتشيه ودفعه إلى

التمرد على الحكومة المركزية عقب سقوط سوهارتو جدد السكان مطالباتهم بمزيد من المشاركة السياسية والتنموية ، في العام 1976 أطلق حسن تيرو حركة آتشيه الحرة (غام)، رغم إقامته في السويد، مطالبا بحكم أجداده لسلطنة آتشيه، ونشر الجيش الإندونيسي 12 ألف جندي في الإقليم لقتال غام، وبقيت حالة الطوارئ مفروضة على الإقليم لسنوات بعد كارثة تسونامي في الأيام الأخيرة من العام 2004 التي راح ضحيتها أكثر من 200 ألف مواطن، وشرد أكثر من نصف مليون، فضلا عن مليارات الدولارات من الخسائر المادية، وجدت الحكومة الإندونيسية الكارثة فرصة لتسوية الصراع مع حركة غام، وأبرمت معها اتفاق سلام عام 2005 في هلسنكي، لإنهاء 29 عاما من الصراع الدموي منح اتفاق السلام إقليم آتشيه حكما ذاتيا موسعا، يسمح له بتطبيق الشريعة، وتشكيل أحزاب سياسية محلية وانتخابات خاصة بالإقليم .

  **3- حركة جنوب جزر الملوك**

جذبت مدينة آمبون عاصمة **جزر الملوك** أنظار الرحالة والمستعمرين الأوروبيين لغناها بالتوابل، خاصة تجارة القرنفل التي كانت رائجة فيها منذ القرن السادس عشر، فتصارع عليها الاستعمار البرتغالي والبريطاني والهولندي، إلى أن وقعت في قبضة الحكم الهولندي عام 1814، وقد أدى وجود الهولنديين إلى زيادة أعداد المسيحيين، ويبلغ عدد سكان أمبون حوالي مليوني نسمة، نحو 56% منهم مسلمون، وحوالي 40% منهم مسيحيون، والبقية من الهندوس والبوذيين، وعام 1950 نشأت حركة جمهورية جنوب جزر الملوك المعروفة اختصارا باسم( رامس) لتولي قيادة

المسيحيين في المنطقة كمنظمة مسلحة أنشئت بدعم من المستعمر الهولندي لمساعدته في إعادة السيطرة على إندونيسيا، وتصفية حركات المقاومة بعد انسحاب اليابانيين، وقد هاجر كثير من أعضاء الحركة إلى هولندا، وأعلنوا هناك حكومة المنفى.

مع سقوط نظام سوهارتو نشطت الحركة الانفصالية، ومعها اندلع صراع طائفي في الإقليم بين المسلمين والمسيحيين وتركز في مدينة أمبون ، ونشطت جماعة **(لشكر جهاد)** الدينية بقيادة جعفر عمر طالب، وهو من أصول حضرمية، في مواجهة المليشيات المسيحية، حيث تبادلت المجموعتان عمليات القتل الجماعي على أساس طائفي ويعتقد مراقبون أن المؤسسة العسكرية أطلقت يد جماعة جعفر عمر طالب للتصدي للحركة الانفصالية، حتى لا يوضع الجيش تحت الضغط الدولي وتتكرر الاتهامات باللجوء إلى العنف التي واجهها في تيمور الشرقية .

**4- حركة بابوا الحرة - أرينجايا**

أرينجايا ( أطلق عليها اسم (بابوا) بعد عام 2002) واحدة من المناطق المطالبة بالانفصال، وتقع في النصف الغربي لجزيرة بابوا، كبرى الجزر الاستوائية في العالم، ويبلغ عدد سكانها 1.6 مليون نسمة، يتركز معظمهم على امتداد الساحل، وينحدرون من نفس العرقية التي ينحدر منها سكان أستراليا الأصليون، ولذلك هم مختلفون تماما عن سكان إندونيسيا المنحدرين في أغلبهم من العرق الملاوي ، في عام 1963 وبعد مفاوضات طويلة وصراع مسلح مع الاستعمار الهولندي ضمت أرينجايا إلى إندونيسيا إثر استفتاء عام رفضت نتائجه مجموعة من السكان ودخلت في صراع مسلح مع الحكومة، وفي العام نفسه تأسست حركة بابوا الحرة الساعية لاستقلال الإقليم عن إندونيسيا، اليوم وبعد حوالي 51 عاما من ضم الإقليم لإندونيسيا يرى الانفصاليون أن الثروات الطبيعية الغنية بها بلدهم تعرضت للاستغلال لسنوات طويلة دون أن ينالوا حظهم منها، ويستدلون على ذلك بأن المستثمر الغربي ( يمتلك 80% من أسهم شركات التعدين العاملة، فيما الـ20% المتبقية هي من نصيب التجار المحليين وحكومة جاكرتا رغم أن الصراع ليس محتدما بين الانفصاليين والقوات الحكومية في بابوا، لا تزال الحركة تسعى للانفصال عن إندونيسيا .

**5- الاحتكاكات الدينية والعرقية**

رغم أن إندونيسيا أكبر بلد مسلم من حيث عدد **السكان فإن دستورها لم ينص على أنها دولة إسلامية،** وهو يقر بحرية السكان الدينية، وتعترف الحكومة بستة أديان هي: الإسلام، والبروتستانتية، والكاثوليكية، والهندوسية، والبوذية، والكونفوشيوسية .

ولم يحل هذا التنوع من حدوث احتكاكات ذات طابع طائفي منذ ما قبل الاستقلال واستمرت بعده دون أن يطغى على المشهد السياسي العام في البلاد التي تتسم بالتعايش ويتركز العنف الديني في المناطق التي يتقاسم فيها المسلمون والمسيحيون الحياة، **ويعتبر شمال سومطرة، وسولا ويسي الجنوبية** من أكثر المناطق التي شهدت احتكاكات وعنفا دينيا، وكانت أحدث حلقات العنف الطائفي في أبريل/نيسان 2013 عندما انتقل العنف الطائفي بميانمار إلى جزيرة سومطرة الإندونيسية، حيث قتل ثمانية أشخاص في اشتباكات بين مسلمين وبوذيين، كلهم ينحدرون من ميانمار .

وفي (أمبون) التي تبعد 2300 كيلومتر إلى الشمال الشرقي من جاكرتا، تصدرت مشهد العنف الطائفي بالبلاد في يناير/كانون الثاني 1998عقب سقوط نظام الجنرال سوهارتو، بسبب مشادة بين شاب مسلم وسائق مسيحي نتيجة خلاف على أجرة سيارة، وسرعان ما انقلب هذا الحادث لشرارة صراع بين المسلمين والمسيحيين، وبدأ بأعمال عنف بين قريتين إحداهما مسلمة والأخرى مسيحية، ثم امتدت أعمال الشغب إلى بقية الإقليم، وراح ضحيتها آلاف القتلى وخلفت مئات آلاف النازحين، وتدمير آلاف المنازل ودور العبادة ، وفي سبتمبر/أيلول 2011 سقط العشرات بين قتيل وجريح نتيجة الصراع الطائفي بين مجموعتين دينيتين في مدينة أمبون، واندلعت أعمال الشغب إثر مقتل سائق دراجة نارية مسلم في منطقة مسيحية والقاء جثته في صندوق قمامة ،الامر الذي اسفر عن اندلاع مواجهات كبيرة بين الطرفين، وتمثلت خطورة هذه الأحداث في إثارتها الاستقطاب الديني بإندونيسيا، إذ بمجرد اندلاع هذه الأحداث قامت مظاهرات ضخمة في العاصمة جاكرتا للدعوة إلى الجهاد ضد المسيحيين في أمبون، وأُرسل آلاف المتطوعين بقيادة زعيم حركة ( لشكر جهاد) جعفر عمر طالب إلى الجزيرة لخوض الجهاد.

**رابعا / الصراع بين التيار الاسلامي والتيار العلماني**

يحرص كلا التيارين على قواعد اللعبة الديمقراطية **،**لاسيما وان كل طرف على *حدة* لا يمتلك كافة اركان الاستقرار كما تعكسها الخبرة التاريخية للتجربة الاندونيسية وخاصة فيما يتعلق بولاء العسكريين وتأييد ودعم رجال الاعمال ومن ثم فمن المتصور ان تستمر حالة الشد والجذب لفترة قادمة مع الاخذ بنظر الاعتبار جدية الخطوات الاصلاحية التي يجب ان تأخذ سبيلها للتنفيذ يشكل سريع وان تكف كافة الاطراف عن المطالبة بثمن دورها في التغيير، على الرغم من كون هدف الاستقرار يظل هو الاكثر منطقية وتوافقا مع حالة عدم الاستقرار التي عاشتها اندونيسيا لفترة نصف قرن (1945 -1999) الا ان كثرة الاطراف المشاركة في الازمة او تلك الباحثة عن حلول وطموحات سياسية قد زاد من تعقيد شبكة التحالفات السياسية فضلا عن زيادة الثقل النسبي لبعض القوى السياسية والاشخاص وهكذا يمكن القول ان مصدر التهديد المحتمل للنظام القائم يكمن في القدرة على ترسيخ دعائم التجربة الديمقراطية وتجاوز المرحلة الانتقالية التي شهدتها اندونيسيا ودعم معادلة الاستقرار القائمة على الموازنة بين ولاء العسكريين والاحتفاظ بعلاقات طيبة مع رجال الاعمال والبيروقراطية الاندونيسية من جانب ثاني.

**خامسا / محاولة التأثير على الموروث الثقافي الاندونيسي من خلال حركات التنصير والتغريب** التي تشهدها العديد من المناطق الاندونيسية والنائية منها ، والتي تغذي بدورها حالات العنف وتحطيم اسس التوافق التي اعتمدها المجتمع الاندونيسي منذ الاستقلال ووفق مبادئ( البانتاشيسلا ) وظهور بعض الامتدادات الدينية الغريبة على المجتمع والالحادية منها بشكل خاص، والتي اثارت حفيظة المسلمين ضدها مما ولد حالات عنف شهدها اقليم اشتي والتي اسهمت في ولادة الاسلام المتشدد الذي يسعى الى تطبيق الشريعة الاسلامية كمصدر اساس للتشريع، مما ينذر بالمستقبل حصول اعمال عنف ،فقد تم تأشير غياب التسامح الذي عرف به المجتمع الاندونيسي والذي كان العامل الحصين لوحدتها وتعايشها في ظل التنوع .

**أن مجمل هذه التطورات التي تشهدها الحياة السياسية الإندونيسية.**

 قد تؤدي الى العديد من النتائج الخطيرة على المستوى السياسي الأمر الذي ينذر بمخاطر عديدة تواجه كيان الدولة الإندونيسية وأهمها ما يلي:

 1 ـ انهيار منظومة القيم السياسية التي قامت عليها الدولة الإندونيسية المعروفة باسم البنتاشيسلا والتي حافظت على التماسك الاجتماعي في دولة متعددة العرقيات والطوائف هذه المنظومة القيمية التي ربطت وصاغت النسيج الإندونيسي اخذت بالتفكك والتعايش السلمي العادل قد بدأ بالانهيار، ووحدة الأمة الاندونيسية أصبحت موضع تساؤل، والعدالة الاجتماعية لم تتحقق، والديمقراطية الموجهة سقطت مع سقوط سوهارتو والأخذ بالديمقراطية المنفتحة على النسق الغربي.

2 ـ تفكك النخبة السياسية الحاكمة وازدياد حدة الصراع على السلطة في نطاقها.

 3 ـ سقوط أولوية تحقيق النمو الاقتصادي بالنسبة للإصلاح السياسي وإعطاء الأولوية للإصلاح السياسي الديمقراطي في ظل ظروف صعبة قد لا تتلاءم بالضرورة مع الشروط الموضوعية اللازمة لقيام نظام ديمقراطي يحقق الاستقرار السياسي والنهوض الاقتصادي.

 4 ـ اضعاف السلطة المركزية في مواجهة سلطة الأقاليم والمقاطعات وفقدان السلطة المركزية للقدرة على السيطرة على الأوضاع الأمنية في البلاد.

5 ـ ازدياد حدة مقاومة الاصلاح والتحول الديمقراطي من جانب القوى التي حققت مكاسب كبيرة في عهد سوهارتو، الأمر الذي يجعل هذه القوى تحاول المقاومة الى أبعد مدى ممكن حتى لو أدى هذا الى تفكك الدولة الإندونيسية.

إن هذه النتائج الخطيرة القائمة على الساحة السياسية الإندونيسية في حالة استمرارها بوضعها الراهن سوف تقود الى **احتمالين**، **الأول** استيلاء الجيش على السلطة واجهاض التجربة الديمقراطية الوليدة في إندونيسيا، **والثاني** تفكك الدولة الى دويلات كما حدث في يوغسلافيا والاتحاد السوفييتي، ويبقى الأمل في أن يتوصل السياسيون في إندونيسيا الى صيغة ملائمة تكفل الحفاظ على تماسك البلاد، وتحقيق التحول الديمقراطي المنشود الذي يوفر الاستقرار السياسي ويتيح الفرصة لخروج إندونيسيا من أزمتها الاقتصادية والسياسية الخانقة.